مستشار قانوني يسرد تداعيات قرارات الرئيس هادي

مكرشب: شرعية هادي ومجلس القضاء الأعلى ينتهكان قانون السلطة القضائية

«الأمناء» قسم التقارير:

كتب المستشـــار القانوني والمحامي بالنقض (المحكمة العليا) علي عبدالله مكرشب مقالًا تفصيليًا حول ما يدور بشـــأن القضـــاء، وتداعيـــات قرارات الرئيس هادي.

وقال مكرشب في مقاله: «شرعية هادي ومجلس القضاء الأعلى ينتهكان قانون الســـلطة القضائيـــة، ونادي القضاة الجنـــوبي يرد بإعلان الإضراب انتصارا للقانون، والحزام الأمني بعدن يغلـــق المجمع القضائي بمـــا فيه من وزارة العـــدل والمحكمة العليا ومجلس القضاء ومكتب النائـــب العام وهيئة التفتيش القضائي استجابة لقرار نادي القضاة، والأوضاع تتجه للتصعيد، فمن المتسبب فيما يحصل وما ستؤول إليه الأمور؟».

وأضـــاف: «بمهنيـــة وموضوعية وبعيدا عن السياسة وبأسلوب يفهمه الجميع بمن فيهم غـــير المتخصصين بالقانون أقول:

أولا: القراران الجمهوريان الصادران من الرئيس هادي بتعيين اللواء الموساي نائبا عاما بدل القاضي الاعوش وتعيين القـــاضي الاعوش ســـفيرا في وزارة الخارجية صـــدرا بالمخالفة الصريحة لقانون السلطة القضائية رقم 27 لسنة 2013 الصادر بتوقيـــع الرئيس هادي في حينه والمعدل للقانون رقم 1لســـنة 1991 من حيث الآتي:

صدر قرار تعيـــين نائب عام جديد صدر بدون اقتراح مـــن رئيس مجلس القضـــاء الأعـــلى، ودون موافقة من أعضاء المجلس حســـبما تقـــرر المادة رقم 60 من قانون الســـلطة القضائية والتي تنص على أنه (يتم تعيين النائب العام والمحامي العـــام الأول بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من رئيس مجلس القضاء الأعلى وموافقة المجلس).

صـــدر قـــرار رئيـــس الجمهوري بتعيين القاضي الاعوش سفيرا بوزارة الخارجية (وظيفة غير قضائية) دون عرض من رئيس مجلس القضاء، ودون موافقة مـــن أعضاء المجلـــس، ودون موافقة من القاضي الاعوش نفســـه بالمخالفة للمادة 66 من قانون السلطة القضائيـــة والتي تنص على أنه (يجوز ندب أي قاض إلى وظيفة غير قضائية بقـــرار جمهُوري بموجـــب عرض من رئيس مجلس القضاء وموافقة المجلس وموافقة القاضي صاحب الشأن).

صمت مجلـــس القضاء الأعلى على تلك المخالفة وهـــو المعني بالاعتراض عليهـــا لأنها تصادر حقه الدســـتوري في اقتراح اســـم النائـــب العام وحقه أيضا في الموافقة على نقل القضاة من وظيفة قضائية إلى غير قضائية.

وتابع: «تقدم كلٌ من نادي القضاة الجنـــوبي والنائب العـــام المقال أمام المحكمـــة الإداريـــة الابتدائيـــة بعدن بدعوى إلغاء قرار تعيين الموساي نائبا عاما، وبعد جلسة أو جلستين أصدرت المحكمة قـــرارا بالإحالـــة إلى الدائرة الدســـتورية بالمحكمة العليـــا وقرارا بإرجاء سريان قرار تعيين الموســـاي حتى الفصل في الدعوى».

وأكمل مكرشـــب: «قـــرار إيقاف سريان قرار تعيين النائـــب العام من القرارات الوقائية الموافقة للقانون، غير أن قرار إحالة القضية للدائرة الدستورية بالمحكمة العليا مخالف للقانون؛ لأنها اعتبرت القرار الجمهوري نصا قانونيا يخرج عن رقابتها (رقابة المشروعية) ويخضـــع لرقابة الدائرة الدســـتورية (رقابة الدســـتورية) في حين أن ذلك القـــرار ليس نصا قانونيـــا لكي يحال للدائرة الدســـتورية لبســـط رقابتها الدســـتورية عليه، كما أنـــه ليس من ضمن الأعمال السيادية التي تخرج من رقابة القضـــاء عموما كقرارات إعلان الحرب والاتفاقيات الدولية.. إلخ».

وقـــال مكرشـــب: «القـــرارات الجمهورية الخاصة بالتعيين من قبيل القرارات الإداريـــة التي تخضع لرقابة القضـــاء الإداري بدرجاتـــه لا القضاء الدســـتوري، وكان الأولى بالمحكمـــة الإداريـــة الابتدائيـــة الفصـــل ابتداء في اختصاصهـــا بالنظر فيه وبســـط رقابتها القضائيـــة عليه وطرحه على بساط المشروعية القانونية لتمحيصه والتقريـــر بمشروعيتـــه مـــن عدمه (المطابقة لقانون الســـلطة القضائية من عدمه ووفقا لما تم الإشارة إليه في البند رقم 1)».

وأضـــاف: «ثانياً: النقـــل المفاجئ للقاضي الكفء د.وهيب فضل، رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة بعدن، إلى محكمة اســـتئناف بلحج بدون حركة قضائية، وقبل مضي الخمس ســـنوات المحـــددة في القانون لوجـــوب النقل، وتحت يده عدد مـــن الملفات الضخمة المتعلقة بأمن الدولـــة والتي كان على وشـــك أن يفصل فيها، يثير تساؤلات عديدة: ألم يكن على مجلس القضاء أن يتريث في نقله إلى حين صدور الحركة القضائية فلا يثير شـــكوكا بخصوص نقله، فالبيّن أن الغـــرض تعيين قاض آخر ينفذ لهـــم ما يؤمرونـــه به، ولا مراعاة للمصلحة العامة؟!».

إضراب القضاء وإغلاق المجمع نتيجة متوقعة لتداعيات القرارات

وتابـــع: «ألا يفـــترض على مجلس القضاء نقل القاضي وهيب إلى مكان أفضل يتناســـب مع مؤهلاته ومع ما قدمه للوطـــن وللقضـــاء خلال فترة خدمته خاصة في ما بعد حرب 2015م، وأيضا لترؤســـه المحكمة الجزائية بعد أن رفض الجميع ترؤســـها بعد مقتل رؤسائها الســـابقين، وأيضا باعتبار عمل القاضي وهيب ســـببا من أسباب عودة المجلس للعمل في عدن؟».

وأكد أن «ما يحصل الآن من إضراب قضائي وإغلاق للمجمع القضائي الذي يضم قيادة الســـلطة القضائية برمتها وينذر بتصعيد يتجاوز الجانب القضائي لما أبعد من ذلك نتيجة متوقعة لتداعيات تلك القـــرارات الرئاســـية والقضائية ويتحمل مسؤوليتها من أصدرها وعليه إعادة النظر فيهـــا طبقا لما ينص عليه القانون قبل فـــوات الأوان.. اللهم إنّي بلغت».

واختتم مقالـــه بالقول: «أدرك جيدا أن هذا المنشـــور سيســـبب لي المتاعب وقد يســـتخدم كســـبب لحرماني من اســـتحقاق وظيفي ولكن المســـؤولية المهنية والوطنية عنـــدي أكبر من كل المحاذير».

الحزام الأمني بالصبيحة يكسر شوكة الإخوان

تأييد شعبي وقبلي كبيرين لانتشار الحزام بطور الباحة

«الأمناء» كتب/ أنعم الزغير البوكري:

يعتـــبر دخول قـــوات الحـــزام الأمني طور الباحة والبدء بانتشارها لتأمين المديرية وتثبيت الأمن والاســـتقرار فيها ضربة قاضية للإخوان ولمشاريعهم ومخططاتهم التي يسعون لها.

حيـــث حاولت مليشـــيا الإخوان حشـــد كل قواتهم لتنفيذ الخطة للسيطرة على طور الباحة وبســـط نفوذها فيها حتى تتمكن من السيطرة الكاملـــة كمرحلـــة أولى، ثم تبـــدأ الدخول في المرحلة الثانية وهي التمدد صوب لحج والساحل من رأس العارة إلى عمران لتضييق الخناق على العاصمة عدن ومحاصرتها.

رغم المحاولات العديدة التي قام بها الإخوان لاختراق الصبيحة والســـيطرة عليها كي تكون بعـــد ذلك جسر عبـــور صـــوب العاصمة عدن ومؤخره لقواتهم، إلا أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل والعجز من تحقيقها أمام أبطال وأسود الصبيحة.

وبعد أن شـــعر الإخوان بالفشـــل لجؤوا إلى نشر الفوضى في طور الباحة وتغذية الصراعات وتفجير الثارات بين القبائل، لكي يظهروا عجز أبنـــاء الصبيحة عن تأمـــين مناطقهم وحماية عاصمة المديرية، وبالفعل نجحوا بهذه الخطوة، ويعود ذلك النجاح لمأمور المديرية البكيري الذي كان هو الراعي الرسمي لذلك الانفلات الأمني.

والغرض من تلك الفـــوضى التي تم افتعالها لأجل إدخال قوات الإخوان إلى طـــور الباحـــة ممثلة بالجبـــولي تحـــت ذريعة تأمـــين المديريـــة وتثبيت الأمن وحماية المواطن، بعد عجز القوات الأمنية ممثلة بالحـــزام الأمني، ومن هنا أقول للبكـــيري: يا للعجب من سخافتك! فعندما رفعت مذكـــرة للجبـــولي تطالبه فيهـــا بالدخـــول إلى طور الباحة لتأمينها بعد فشـــل الحـــزام الأمني كما أشرت، وكذلك تحدثك عن المخاوف من انـــزلاق الوضع الأمني بالمديريـــة وكان المواطن لا يعرفك بأنك وقفت بشـــدة معارضـــاً لتواجـــد قوات الحزام الأمنـــي بالصبيحة دون أي سبب يذكر، وأزيدك من الشعر بيتاً يا هذا عندما تطالب الجبـــولي بتأمين طور الباحة وتتعذر بفشل قوات الحـــزام في تأمينها، منـــذ متى تركم لقـــوات الحزام مجـــالًا للقيام بمهامها؟!

لكن رغم كل محاولاتكم بالوقوف ضد تواجد قوات الحزام بالمديرية إلا أن ذلك لم يجد، فها هي قوات الحزام الأمني تنتـــشر بالمديريةَ وتتواجد فيها للقيـــام بمهامها الأمنية وبتأييد شـــعبي وشرعية مـــن القبائل بعد معرفتهـــم بنواياكم الخبيثة.

دخول قوات الحزام لطور الباحة ضربة قاضية لمخططات الإخوان

وبدخـــول قـــوات الحـــزام الأمني المديرية والسيطرة عليها يكون تضييق الخناق لقوات الإخوان التي تحشد على تخوم المديرية، وبتلك الخطوة التي قام بها القائد الصنديد العميد وضاح عمر سعيد الصبيحي، يعتبر أنه قص جناح الإخوان وحقق نصراً عظيما.

ولا يســـعنا إلا أن نقـــول لنجـــل الشهيد عمر العميد وضاح عمر سعيد الصبيحي القائد العـــام لقوات الحزام الأمنـــي بالصبيحة كما قـــال المتنبي لسيف الدولة:

ضممت جناحيهم على القلب ضمة
تموت الخوافي تحتها والقوادم
بضرب أتى الهامات والنصر غائب
وصار إلى اللبنات والنصر قادم

فكهذا دخل الحـــزام الأمني فاتحاً لطور الباحة بمباركة شعبية وحاضنة قويـــة، حيـــث دخلـــت قـــوة الحزام بمعنويـــات عاليـــة وإرادة فولاذية، فعندما شـــاهدت تلك القوات الجنوبية جعلني هذا أتذكر قول الشاعر:

أتوكَ يَجُرّونَ الحَديدَ كَأَنَّهُم
سَرَوا بجيادٍ ما لَهُنَّ قوائِمُ
إذا بَرَقوَاً لَم تُعرَفِ البيضُ منهُمُ
ثَيابُهُمُ مِن مِثلِها وَالعَمائِمُ.